بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: شرح ابن عقيل (الجزء الأول)

خلاصة الدرس الثمانون

الإشتغال (القسم الثاني)

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه النصب.

والثاني: ما يجب فيه الرفع.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.

والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

وإن تلا السابق ما بالابتدا *** يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد *** ما قبل معمولا لما بعد وجد

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

أشار بهذين البيتين، إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع، فيجب رفع الاسم المشتغل عنه، إذا وقع بعد أداة، تختص بالابتداء، كـ (إذا) التي للمفاجأة، فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. برفع زيد، ولا يجوز نصبه؛ لأن (إذا) هذه، لا يقع بعدها الفعل، لا ظاهرا ولا مقدرا.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق، إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة، لا يعمل ما بعدها، فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، وما النافية، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه. وزيد هل تضربه، وزيد ما لقيته، فيجب رفع زيد، في هذه الأمثلة، ونحوها.

ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله، لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: كذا إذا الفعل تلا إلى آخره.

أي كذلك يجب رفع الاسم السابق، إذا تلا الفعل شيئا، لا يرد ما قبله، معمولا لما بعده، ومن أجاز عمل، ما بعد هذه الأدوات، فيما قبلها، فقال: زيدا ما لقيت. أجاز النصب مع الضمير، بعامل مقدّر، فيقول: زيدا ما لقيته.

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

واختير نصب قبل فعل ذي طلب *** وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على *** معمول فعل مستقر أولا

هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم، فعل دال على طلب، كالأمر، والنهى، والدعاء، نحو: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وزيدا رحمه الله، فيجوز رفع زيد، ونصبه، والمختار النصب.

وكذلك يختار النصب، إذا وقع الاسم بعد أداة، يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: أزيدا ضربته. بالنصب، والرفع، والمختار النصب.

وكذلك يختار النصب، إذا وقع الاسم المشتغل عنه، بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: قام زيد وعمرا أكرمته. فيجوز رفع عمرو، ونصبه، والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

فلو فصل بين العاطف والاسم، كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته. فيجوز رفع عمرو، ونصبه، والمختار الرفع، كما سيأتي، وتقول: قام زيد وأما عمرا فأكرمه. فيختار النصب، كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا *** به عن اسم فاعطفن مخيرا

أشار بقوله: فاعطفن. مخيرا إلى جواز الأمرين، على السواء، وهذا هو الذي تقدم، أنه القسم الخامس.

وضبط النحويون ذلك، بأنه إذا وقع الاسم، المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة ذات وجهين، جاز الرفع، والنصب، على السواء، وفسروا الجملة، ذات الوجهين، بأنها جملة صدرها اسم، وعجزها فعل، نحو: زيد قام وعمرو أكرمته. فيجوز رفع عمرو؛ مراعاة للصدر؛ ونصبه مراعاة للعجز.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)